مجلة الباحث
موقع المجلة : https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الحسين بن رَوْح النوبختي سفيرًا للإمام المهدي دراسة في فلسفة اختياره للقيادة ووعي الانقياد

م.د. أحمد مهلهل مكلف الأسدي

جامعة كربلاء-كلية التربية للعلوم الإنسانية-قسم التاريخ

التخصص العام للبحث: تاريخ إسلامي	التخصص الدقيق للبحث: فكر إسلامي

معلومات الورقة البحثية

الكلمات المفتاحية:

الإمام المهدي. السفارة. السفير. ابن رَوْح. القيادة. الانقياد.

المستخلص باللغة العربية:

خلاصة البحث:

سأدرس هذا الموضوع، لأجل تبيان فلسفة اختيار القيادة عند الإمام المهدي (عليه السلام) التي بُنيَت على أُسسٍ وشروط ومعايير دقيقة، مستندًا في ذلك إلى ما ورد في هذا الجانب من روايات، وما ظهر من السمات الشخصية التي أهّلت الحسين بن رَوْح النوبختي ليكون سفيرًا للإمام دون غيره من الشخصيات الإمامية البارزة في الوسط الشيعي في ذلك الوقت من عمر الخلافة العباسية التي كانت تسودها الفوضى لا سيما في الجانب السياسي.

وتتناول الدراسة أيضًا وبالتحليل طبيعة الوعي الإمامي الذي قاد إلى تقبّل السفير الجديد الذي لم يكن ضمن الأسماء المرشحة لتولّي القيادة عند جماعة كبيرة من مشايخ الإمامية وعامة الشيعة، مستخلصًا من ذلك نتائجَ مهمة.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة:

لقد عانى أئمة أهل البيت (عليهم السلام) لا سيما الأواخر منهم من مضايقات شديدة من قبل السلطة العباسية فاقتضى الواقع اتّباع أسلوب الوكالة أو النيابة الخاصة لإدارة كثير من الأمور المتعلقة بالموالين لهم، مُضافًا إلى ذلك أن اقتراب موعد غَيبة الإمام الثاني عشر (عليه السلام) آنذاك حتّم إيجاد هذا النوع من القيادة لتتولى مسؤولية أكبر من ذي قبل، وهو ما تمّ العمل به تدريجيًا، لكي يتهيأ الشيعة لمرحلة جديدة لا يكون فيها الإمام حاضرًا وأن ارتباطهم به سيكون بوساطة سفير ينوب عنه فيكون مرجع الشيعة ومُعوَّلَهم في أمورهم.

ولأن هذه المسؤولية القيادية كبيرة للغاية وتمسّ الجوانب الحياتية عامة لا سيما الدينية منها، كان يجب إخضاع مَن يُرشّح لها لشروطٍ صعبة ومعايير دقيقة واختباراتٍ شديدة، ليتم بعدها اختيار الأنقى روحًا والأخشن في ذات الله عز وجل، مع مميزات أخرى تتناسب مع الواقع.

وكان الحسين بن رَوْح النوبختي-محور البحث-الاختيار الأمثل للقيادة في ذلك الوقت، وقد تم اختياره من قبل الإمام صاحب الأمر بدقّة متناهية حين توفّرت فيه تلك الشروط والمعايير وبعد أن اجتازَ تلك الاختبارات الروحية والظاهرية، وهو ما جعل الأكابر يتفاعلون معه بوعيٍ وقبول دون تردّد، وما دون ذلك من الطبقات بقبول واعٍ أيضًا وإنْ كان في أوّله تردّد وقلق لحصوله في زمان ليس فيه الإمام حاضرًا، وهذا يكشف عن فلسفة اختيار مميزة لدى الإمام لا نجدها في الاختيارات التقليدية للقادة الآخرين، مما يعني أن الترقّي لشرف منصب السفارة الخاصة لا يأتي بالطلب عبر الترشيح أو الدعاية لها وإنما هو رداء مقدّس لا يلبسه إلّا مَن أخلصَ لله تعالى نيّته وضاعف في سبيله عمله، وما تقمّصه أحد من ذوي الطلب إلا خابَ سعيه ورافقه الذلّ.

إن بحثي هذا ينطلق من هذه الفكرة التي قامت على استنباط فلسفة اختيار القيادة لدى الإمام المهدي بناءً على تجربة تاريخية استحقّت الدراسة على وفق منهجٍ تاريخيٍ تحليليٍ للنصوص والأحداث، وأقدّمها لما فيها من الدروس

النافعة التي يمكن-بعد التمعّن فيها- الإفادة منها في استشراف مستقبل المرجعية الحقّة التي أضحت في عصرنا الأمل والملجأ لا سيما في الملمات، وهذا لعمري خير ما نستلهمه من دروس التاريخ الإسلامي.

لقد اقتضى البحث أن يُقسّم على مبحثين تليهما خاتمة، درستُ في الأول منه مسؤولية اختيار السفير، ثم تعرّضتُ لذكر شروط ومعايير اختيار السفير (القيادة)، ودرستُ في المبحث الآخر، السمات الشخصية لابن رَوْح المؤهّلة لاختياره، ثم تعرّضتُ لدراسة الانقياد الواعي لسفارة النوبختي.

وبعد ذلك كانت الخاتمة، وفيها ذكرتُ أبرز نتائج هذا البحث الذي اعتمدتُ في تقديم مادته العلمية على مصادر إسلامية متنوعة، كان في مقدمتها وأهمها وأكثرها إفادة كتاب الغَيبة للشيخ الطوسي (رحمة الله عليه) (ت460هـ/1067م)، لاختصاصه في هذا الموضوع، ويأتي بعده كتاب كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق (رحمة الله عليه) (ت381هـ/991م)، ولا يخفى أثر بقية المصادر ككتاب أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق للصُّولي (ت335هـ/946م) المعاصر للنوبختي والمدافع عنه في بعض المواطن، وكتابَي الذهبي (ت748هـ): سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، فهذه الصادر أسهمت في كشف جوانب من شخصية النوبختي وسيرته.

المبحث الأول

أولًا: مسؤولية اختيار السفير

لمّا كان السفير هو الشخص الذي يختاره الإمام ليكون الوسيط المباشر بينه وبين شيعته فيعوّلوا عليه في مهماتهم ويتخذوه مرجعًا في أمورهم (ينظر: الطوسي، الغَيبة، ص372)، وأنه الممثل الحقيقي لمَن استسفره في أمور الدين والدنيا، صارت السفارة ثاني أعظم مسؤولية بعد مسؤولية الإمامة، ودلالة ذلك بيّنة من حديث الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) مع أولئك النفر من شيعته الذين قصدوا داره ليسألوه عن الإمام من بعده، فكان من قوله لهم- والحُجّة المهدي حاضر أمامهم-: (هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم، ألَا وإنكم لا ترونه من بعد يومكم هذا حتى يتم له عمر، فاقبلوا من عثمان ما يقوله، وانتهوا إلى أمره، واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم والأمر إليه) (الطوسي، الغيبة، ص357)، فلِنَلْحظ التعبير المشترك لمصطلح الخليفة في قولَيْه: "خليفتي عليكم" وهو إمام يخلف إمام، و"خليفة إمامكم" وهو السفير الذي صار خليفة الإمام، ما يعني أنه استمرار لنهج الإمامة الإلهية.

نظرًا لهذه الأهمية كان محتومًا أن لا يتم اختيار السفير إلّا من جهة الإمام المعصوم، كونه وحده العارف بخفايا الأشخاص والأمور والمشخِّص الدقيق لما يجري في الساحة الإسلامية وصاحب النظر الثاقب في القضايا المصيرية التي يتوقف عليها حفظ الدين ومصالح الناس لا سيما الأتباع السائرين على مسلك الإمامة وانتظام أمورهم.

ولقد دلّت الروايات وأجمعت النصوص على أن اختيار كلٍّ من السفراء الأربعة كان من قِبَل الإمام المعصوم نفسه، فالإمام علي بن محمد الهادي (عليهما السلام) (ت254هـ/868م) هو الذي اختار ونصّب أول السفراء، وهو الشيخ أبو عمرو عثمان بن سعيد الأسدي العمريّ (ت267هـ/880م)، وكان يقول لشيعته: (هذا أبو عمرو الثقة الأمين ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤديه)، وبعد استشهاده أبقى الإمام الحسن العسكري (ت260هـ/873م) عثمان بن سعيد في مهمته، وقال لشيعته مثل قول أبيه لهم في غير مرّة، ومنها قوله: (اقبلوا من عثمان ما يقوله، وانتهوا إلى أمره، واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم والأمر إليه) (الطوسي، الغيبة، ص353-354، 357).

فلما توفّيَ أبو عمرو قام مقامه ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد (ت305هـ/917م) مقامه بنصّ من الإمام العسكري (عليه السلام)، وقد قال فيه وفي والده من قبل لبعض خواص شيعته: (العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا إليك فعنّي يؤدّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنّهما الثقتان المأمونان) (الطوسي، الغيبة، ص260).

وأبقى الإمام المهدي (عليه السلام) أبا جعفر محمد بن عثمان على مكانته، وخرج التوقيع الشريف فيه وهذا نصُّه: (وأما محمد بن عثمان العمري فرضي الله تعالى عنه وعن أبيه من قبل فإنه ثقتي وكتابه كتابي) (الطوسي، الغيبة، ص262).

وكان أبو جعفر محمد بن عثمان قبيل وفاته قد جاءه أمر من الإمام المهدي(عليه السلام) بأن يجمع أمره فإنّ أجله قد اقترب، لذلك اتخذ مجموعة من التدابير وأهمها أن صار يحيل أمور الشيعة إلى الخَلَف من بعده، وهو الحسين بن رَوْح، وقد بيّن لوجوه الشيعة الذين جمعهم حوله بأن ذلك بأمر الإمام قائلًا لهم: (إنْ حدثَ عليَّ حدثُ الموت فالأمر إلى أبي القاسم بن رَوْح النوبختي، فقد أُمِرتُ أن أجعله في موضعي بعدي فارجعوا إليه وعوّلوا في أموركم عليه) (الطوسي، الغيبة، ص368-372).

وبالرغم من عدم حصولي على نصٍّ يُصرّح بأن الإمام صاحب الأمر أمرَ النوبختي بتعيين سفيرٍ يكون خلفًا له، إلّا أنه لا مجال للشك بأن ما قامَ به النوبختي من الوصية لأبي الحسن علي بن محمد السمري (ت329هـ/940م) (الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ص432)، ما كان إلا بأمر الإمام، فالاختيار ما كان يومًا من صلاحيات أحد سوى الإمام، ولهذا لمّا حضرت السمري الوفاة وقال مَن كان عنده من الشيعة أن يوصي، رفضَ ذلك وأجابهم بأنه لم يُؤمَر بالوصية إلى أحد. (الطوسي، الغيبة، ص394).

وكان الأمر واضحًا لدى طبقات من الشيعة آنذاك أن السفير لا يتم اختياره إلّا بأمر الإمام صاحب الأمر، فقد رويَ أن أحدهم لما أمره السفير الثاني بدفع الحقوق المالية لابن رَوْح وامتنع عن ذلك، قال له: (قُم عافاك الله فقد أقمتُ أبا القاسم حسين بن رَوْح مقامي ونصّبته منصبي)، فما كان منه إلا أن قال: (بأمر الإمام؟) (الطوسي، الغيبة، ص368)، فهذه دلالة على ما تقدّم من أن اختيار السفير كان معروفًا أنه للإمام وحده.

ثانيًا: شروط ومعايير اختيار السفير (القيادة)

ذكرتُ في ما سلف أن السفير هو خليفة الإمام، أي: الشخص الذي يقوم مقامه فيقول عنه ويؤدّي عنه، ويتخذ التدابير وفقًا للمصلحة الإسلامية العليا، ومن هنا بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون الاختيار تقليديًا، بل هناك شروط ومعايير صعبة ودقيقة لا بد من توفّرها في مَن يتم اعتماده لمهمة السفارة.

فما تبيّن من تلك الشروط هو أن يكون ثقةً، أمينًا، مأمونًا، وهذه الشروط نستخلصها من مدح الإمام للسفير، فمثلًا الثقة والأمانة تكرّر قولهما بتعبير (الثقة الأمين) من قبل الإمامين العسكريين(عليهما السلام) بحق السفيرين أبي عمرو عثمان وأبي جعفر محمد بن عثمان (الطوسي، الغيبة، ص354)، وأيضًا مدحاهما بتعبير آخر وهو (الثقتان المأمونان) (الكليني، أصول الكافي، ص202)، والفرق بين "الأمين" و"المأمون" أن الأمين الثقة في نفسه، والمأمون الذي يأمنه غيره (أبو الهلال العسكري، الفروق اللغوية، ص256)، فكان السفيران ثقتَين في نفسهما، مأمونَين عند الإمامَين.

ومن الأمور الأخرى التي تُعد من الشروط تلك التي أشار إليها الإمام المهدي(عليه السلام) في توقيعه الشريف الذي عزّى به سفيره محمد بوفاة أبيه عثمان، فكتب (عليه السلام) (عاش أبوك سعيدًا ومات حميدًا فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه عليهم السلام، فلم يزل مجتهدًا في أمرهم، ساعيًا فيما يقرّبه إلى الله عزّ وجل وإليهم) (الصدوق، كمال الدين، ص462؛ الطوسي، الغيبة، ص361)، فبَذْل أقصى المجهود والسعي في خدمة الدين والأئمة من الشروط المهمة التي يجب أن تظهر بجلاء على الشخص المُرشّح للسفارة فإذا ما تم اختياره ينبغي أن يبقى على طبعه الأول لتستمر وثاقته وسفارته.

ومن الشروط الأخرى هو الحفاظ على الأسرار التي بين السفير والإمام، وأهمها أن لا يدل على مكانه وإنْ كلّفه ذلك حياته (ينظر: الطوسي، الغيبة، ص391)، ولا يتوفّر هذا إلّا في مَن وطّنَ نفسه على حفظ بيضة الإسلام وعُرف بالإخلاص والوفاء للإمام، وعلى أساس هذا وغيره اختار الإمام الحُجّة ابن رَوْح النوبختي للسفارة دون غيره.

وهذا العلم بخفايا الشخص لا يراه إلّا الإمام، ومع ذلك كان الأئمة يجرون الاختبار على الوكيل والسفير قبل تكليفه، ومثال ذلك ما كتبه الإمام محمد بن علي الجواد (عليهما السلام) (ت220هـ/835م) إلى أحد وكلائه: (قد بلوتك وخبرتك في النصيحة والطاعة والخدمة، والتوقير والقيام بما يجب عليك، فلو قلتُ إني لم أرَ مثلك لرجوتُ أن أكون صادقًا، فجزاك الله جنات الفردوس نُزلًا، فما خفيَ عليَّ مقامك ولا خدمتك في الحرّ والبرد، في الليل والنهار) (الطوسي، الغيبة، ص349).

وتم اختبار النوبختي وتمحيصه بتكليفه بأعباء أثقل من سالفها من قِبَل السفير الثاني-ولا شكّ بأنها كانت توصية من الإمام - وسأذكرُ ذلك في موضعه.

فإذا ما توفرت الشروط السالفة-وقد تتوفّر في أكثر من شخص-فستكون هناك معايير للتفاضل، فيختار الإمام أطوعهم لأوامره، وأعقل الناس، وأميزهم في التحصيل العلمي والفهم والنباهة (الطوسي، الغيبة، ص109)، وأشدّهم رعاية لأمور المسلمين لا سيما شيعته، وأفضلهم حنكة في إدارة الشؤون والخروج من الأزمات، وأكثرهم حكمة، والأخيرتان كانتا ضروريتين جدًا في سفارة الحسين بن رَوْح، فإنها كانت في زمان صاحب الأمر الذي شدّدت السلطة العباسية منذ ولادته على تتبعه للإمساك به وقتله (المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج2، ص336)، مما حتّم عدم ظهوره والتواصل المباشر مع شيعته كما كان الحال في زمن آبائه الطاهرين، وهذا ألقى مسؤولية عظمى على عاتق ابن رَوْح النوبختي، الذي اختاره الإمام لهذه المهمة لِما توفّرت في شخصيته من السمات الكثيرة التي أهّلته للاختيار.

المبحث الثاني

أولًا: السمات الشخصية لابن رَوْح المؤهّلة لاختياره

لم تذكر المصادر المتوفرة البدايات الأولى من حياة السفراء الأربعة، فكل ما ورد بشأنهم يبدأ من صحبتهم للأئمة، أو دخولهم الخدمة المشرّفة لهم، ولكن مما لا شكَّ فيه أن حياة هؤلاء كانت منذ بدايتها ملؤها الإيمان بالله تعالى والعمل بما أمر به والانتهاء عما نهى عنه والإخلاص لأهل البيت والسَّير على هداهم، حتى وصلوا إلى مرحلة القبول لدى الأئمة(عليهم السلام) مع ما لديهم من السمات الأخرى التي جعلتهم من خاصّتهم ويُوكلوا لهم أصعب المهمات.

فأمّا ما يخص ابن رَوْح النوبختي، فتكشف سيرته قبل تنصيبه للسفارة وما بعده، أنه كان ينماز بسمات شخصية قلّما تتوفر في شخصية أخرى، جعلته يحظى بشرف الوكالة للسفير الأول أبي عمرو عثمان بن سعيد سنين كثيرة (الطوسي، الغيبة، ص372)، فلم يُروَ أنه تنافسَ مع أحدٍ لأجل الظهور والشهرة، أو تردّدَ في قضاء أمرٍ أو تداخله شيء من استحقار أية خدمة أوكلت إليه، كما حصل لجعفر بن أحمد بن متيل، وهو شخصية إمامية كبيرة كان يعتمد عليه السفير الثاني في قضاء حوائجه وكان شديد القُرب منه، وكان كبار الشيعة يرشحونه للسفارة، فقد تداخله الانتقاص من

مهمة أوكلها إليه السفير الثاني وحدّثته نفسه بأنه أكبر من تلك المهمة وحزن لذلك حزنًا شديدًا لتكليفه بها، ومع أنه أدّاها وامتثل للأمر من دون أن ينبس بكلمة (الصدوق، كمال الدين، ص504 (وفيه: جعفر بن محمد بن متيل. والتصحيح من الطوسي)؛ الطوسي، الغيبة، ص369)، ولكن ما كان ذلك الامتثال بذلك الإخلاص الذي من علاماته أن لا يختلف سرّه مع علانيته (الشريف الرضي، نهج اللاغة، ص382)، وهذه أسرار باطنية مُتاحة للكشف من قبل الإمام الحُجّة المهدي، الذي كان يراقب عمل السفراء والوكلاء ومدى إخلاصهم وقابلياتهم في أداء المهمات صغيرها وكبيرها وقدرتهم على تحمّلهم أعباء الوكالة أو النيابة الخاصة.

ومن السمات الأخرى لابن رَوْح نفاذ بصيرته التي أكسبته إيثار الإمام على نفسه، فكان على أتمّ الاستعداد للتضحية بحياته من أجل الحفاظ على إمام زمانه الذي استسفره، وهذه السمة لا تتوفر إلّا في القلّة من الخُلّص من ذوي البصائر، وهو ما كشف عنه أبو سهل النوبختي (ت311هـ/923)، فعندما سُئِل: كيف صار هذا الأمر إلى الشيخ أبي القاسم الحسين بن رَوْح دونك؟ قال: (هم أعلم وما اختاروه، ولكن أنا رجل ألقي الخصوم وأناظرهم، ولو علمتُ بمكانه كما عَلِمَ أبو القاسم وضغطتني الحجة على مكانه لعلّي كنتُ أدلّ على مكانه، وأبو القاسم فلو كان الحُجّة تحت ذيله وقُرّضَ بالمقاريض ما كشف الذيل عنه) (الطوسي، الغيبة، ص391)، فبالرغم من أن أبا سهل كان جليل القدر في الدين وأمور الدنيا ومن وجوه الإمامية وشيخ متكلميهم وأبرز مصنّفيهم في وقته ببغداد (ينظر: النجاشي، رجال النجاشي، ص33-34؛ الطوسي، الفهرست، ص49؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج9، ص103)، لم يقع الاختيار عليه، وقد أوضحَ بنفسه أبرز أسباب عدم اختياره في ذلك الوقت، لأن السلطة العباسية كانت تسعى للقبض على الإمام، وهي على علمٍ بصلة ابن رَوْح به، وسأبيّن ذلك، فليكُن هذا مفهومًا أن اختيار السفير أو المرجعية الدينية العليا في مصطلح عصرنا، لا يخضع إلّا لحكمة ومعرفة وتسديد من قبل الإمام الحجة .

ومن السمات الأخرى التي كانت لشخصية النوبختي، هو أمانته على الأموال الشرعية وحُسن إدارته لها وزهده في الحياة، وقد اختُبِرَ في ذلك فحقّق أعلى مستوى من النجاح، فقد كان وكيلًا للسفير الثاني ويُدير الأموال له سنين كثيرة (الطوسي، الغيبة، ص372)، ثم أوكلَ إليه مهمة أصعب وأخطر وهي إحالة الشيعة إليه لاستلام أموالهم وذلك قبل موته بسنتين أو ثلاث سنين(الطوسي، الغيبة، ص371)، وهذا ليس تمهيدًا له لتولّي السفارة بأمر الإمام وحسب، بل يتضمن أيضًا اختبارًا لمدى أمانة ابن رَوْح، وكان بعض الشيعة يطلبون منه وثيقة تثبت تسليمهم للمال، فشكاهم إلى السفير الثاني، فأمرهم بعدم مطالبته، وقال لهم: (كلّ ما وصلَ إلى أبي القاسم فقد وصلَ إليَّ) (الطوسي، الغيبة، ص371)، وهذه أرقى درجات التزكية في مجال الأموال وهو من المجالات الحياتية المُغرية التي أغرّت بعض وكلاء الأئمة فخانوا الأمانة (ينظر: الطوسي، الغيبة، ص351-352؛ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، ص384-385).

وفي ما يخص السمات الأخرى لشخصية السفير الثالث ابن رَوْح، تلك التي ظهرت بعد أن نُصّب للسفارة، وقد كانت معلومة لدى الإمام صاحب الزمان (عليه السلام)، لذلك اختاره على معرفة دقيقة بقابليته العقلية وحُسن سياسته في إدارة الشؤون، وهو ما كشفت عنه الرقعة الصادرة عن الإمام المهدي في شوال سنة (305هـ/917) وهي سنة وفاة السفير الثاني، فقد ورد فيها: (نعرفه عرّفه الله الخير كله ورضوانه وأسعده بالتوفيق، وقفنا على كتابه وثقتنا بما هو عليه وأنه عندنا بالمنزلة والمحلّ اللذين يسرّانه، زاد الله في إحسانه إليه إنه وليٌّ قدير) (الطوسي، الغيبة، ص372-373)، فاختيار النوبختي جاء بعد تمحيص وحكمة ومعرفة سابقة بإخلاصه الشديد للإمام وقدرته على تسنّم مهمات أعلى في المستوى وأعظم في المسؤولية، لذلك نالَ ثقة الإمام واستحقَّ الترقّي من كونه وكيلًا للسفير الثاني إلى أن يكون هو السفير اللاحق، في عصرٍ كان العراق يعاني فيه من فوضى سياسية وسوء إدارة مالية مع ما فيه من الاختلافات المذهبية والانحرافات الدينية (ينظر: المسعودي، التنبيه والإشراف، ص328، 343؛ مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج4، ص242-243؛ مِسكويه، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج5، ص32 وما بعدها؛ الطوسي، الغيبة، ص351-352، 411؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج6، ص736. وللمزيد ينظر: الكبيسي، عصر الخليفة المقتدر بالله)، وقد كُتِبَ لابن رَوْح أن يواجه كل ذلك من دون الإخلال بوظائفه وخرج من عنق الأزمات خروج الرجل الحكيم الخبير المُسدّد.

فبعدما كان ابن رَوْح موفور الحُرمة ويقصده الأمراء والوزراء والمعزولون عن الوزارة والأعيان، بسبب مكانته العالية لدى السلطة والمجتمع وتعقُّله في الأمور، تعرّض للحبس في خلافة المقتدر (295-320هـ/907-932م) ثم أُطلق (ينظر: الطوسي، الغيبة، ص410؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، مج7، ص522.)، فكان ابن رَوْح قبل إطلاقه من الحبس يتواصل مع كبار الشيعة من محبسه في دار المقتدر (الطوسي، الغيبة، ص410). ، وكان هذا الخليفة قد اعتقد في قرارة نفسه بأن سبب تعرّضه للخلع من السلطة وما أعقبه من أذيةٍ حلّت به يعود للخطيئة التي ارتكبها في حق ابن رَوْح وهي حبسه، لذلك لما أُعيدَ إليها رفض المشورة القاضية بإعادة الحبس وقال: (دَعوه فبخطيّته جرى علينا ما جرى) (الذهبي، تاريخ الإسلام، مج7، ص522)، أو قال: (فبخطيّته أُوذينا) (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص224)، وهذا يكشف عن قوّة شخصية النوبختي وصلاحه ومنطقه الحكيم مع السلطة، فإنه استعمل معها في الدفاع عن نفسه منطقًا حكيمًا وعبارات بليغة دلّت على فصاحته ورزانته ووفور عقله وعلمه

(الذهبي، تاريخ الإسلام، مج7، ص522؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص224)، وكانت رعاية الإمام وتسديده لسفيره حاضرة بلا شك.

ومن السمات الأخرى التي ظهرت ناصعة في حياة النوبختي هو حفاظه على وحدة المجتمع الإسلامي ذي التوجهات الدينية والعقدية المختلفة، فكان يرفض رفضًا شديدًا أيَّ تجاوز على الأشخاص الذين لهم منزلة لدى بعض المسلمين، فقد رويَ أنه طرد بوّابًا له بعدما بلغه أنه لعنَ معاوية بن أبي سفيان وشتمه، وقد سعى الوسطاء مدة طويلة في إرجاع البوّاب إلى الخدمة فلم يوافق ابن رَوْح على إرجاعه (الطوسي، الغيبة، ص386).

وكان يُجاري المسلمين المخالفين للمدرسة الإمامية في ما رويَ في فضل الصحابة وما لم يروَ من دون أن يدخل معهم في جدال لا طائل منه ومعروف النتيجة سلفًا، فكسب بذلك قلوبهم (الطوسي، الغيبة، ص385)، حتى أنه كان يدخل عليه-مثلًا-عشرة من المخالفين تسعة يلعنونه وواحد شاكّ فيه، فيخرجون من عنده تسعة يتقرّبون إلى الله تعالى بمحبته وواحد واقف (الطوسي، الغيبة، ص386).

بهذا الأسلوب الحكيم الذي قوامه التقيّة والتكتُّم الشديد، استطاع النوبختي أداء وظيفته تجاه الإمام والإمامية على أتمّها، وكان من نتائج ذلك الأسلوب وحُسن تصرّفه في الأمور أن قطع على السلطة أيّة حُجّة تتخذها سببًا في تعقّبه والإطاحة به، ومن ذلك على سبيل الذكر، ما حصل في خلافة الراضي (322-329هـ/933-940م)، فإنه لم يتعرّض لابن رَوْح بسوء بالرغم من أن الأخبار كانت تُنقَل إليه بأن الإمامية يحملون الأموال لهذا السفير، فكان يكتفي بذكر ذلك ويستاء، وقد سجّل الصُّوْلِي (ت335هـ/946م)-وكان نديم الراضي- موقفًا انتصاريًا لصالح الحسين بن رَوْح، فكان يردّ عنه ويُكذِّب تلك الأخبار (أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب (الأوراق)، ص104).

وفي حدث آخر حصل في خلافة الراضي أيضًا، سجّل النوبختي انتصارًا جديدًا وكان على محمد بن علي الشلمغاني الذي ارتدَّ عن الإسلام، فكان الأخير قد طلب المنازلة الكلامية مع النوبختي ليُثبِت أنه على الحق، وقد كان السفير قد أمر بلعنه والبراءة منه، فلما سمع الراضي بما طلبه الشلمغاني أمر بالقبض عليه وقتله فقُتِل وذلك في سنة (322هـ/933) (المسعودي، التنبيه والإشراف، ص343؛ الطوسي، الفهرست، ص224؛ الطوسي، الغيبة، ص307، 405، 406، 408، 412؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، مج7، ص406). فلو ترك ابن رَوْح ثغرة واحدة للعدو ينفذ منها لتمّ تعطيل وظائفه أو تقييدها، ولكنه عمل بأوامر الإمام وما تقتضيه المصلحة العامة فنجا وأنجى، وكان هذا شأنه الدائم، فبقيت حُرمته محفوظة طوال سفارته (الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص224).

إنَّ هذه السمات الشخصية وهي (الأخلَص والأوفى والأحكَم والأعقل والأفهَم والأحسَن سياسة)، ميّزت ابن رَوْح عن غيره، ولهذا تم اختياره من قبل الإمام صاحب الزمان، ولا شك أن رؤية المعصوم تختلف تمامًا عن رؤية أولئك النفر من مشايخ الإمامية الذين كانوا ينتظرون اختيار السفير الجديد وحسب المواصفات الظاهرية وأنه لا بد يكون الأعلَم والأكثر تأليفًا أو قُربًا من السفير السابق أو الأكثر بروزًا في المجتمع، كنظرتهم إلى أبي سهل النوبختي، أو نظرتهم إلى أحمد بن متيل وابنه جعفر، فكانوا هم المرشحين بنظرهم للأسباب المذكورة (ينظر: الطوسي، الغيبة، ص369، 391)، على أن ابن رَوْح لا يخفى سعة علمه ولا ذكائه ولا قدرته على التأليف، ولكنه كان مُعَد لمهمة أخرى، ومع ذلك فإنه كان صاحب فقه وألّف كتابًا في الفقه وهو كتاب التأديب (الطوسي، الغيبة، ص390)، وكان من سعة معرفته وعلمه أن حقّق في كتاب التكليف للشلمغاني، فقرأه من أوله إلى آخره وكشف ما فيه من بعض الأكاذيب على الأئمة(الطوسي، الغيبة، ص409)، وكان قوي الحجّة والدليل لا يُصمَد أمامه (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص223)، ومتكلّمًا حَسَن المنطق، ومن ذلك أنه لما أجاب بعض المتكلمين عن سبب تفضيل السيدة فاطمة الزهراء(عليها السلام) على سائر بنات رسول الله(صلى الله عليه وآله) قال ذلك المتكلم: (ما رأيتُ أحدًا تكلّم وأجاب في هذا الباب بأحسن ولا أوجَز من جوابه) (الطوسي، الغيبة، ص388).

وفضلًا عن كلِّ ما تقدّم فقد كان ابن رَوْح له ميّزات أخرى، منها أنه كان يُجيد التحدّث باللغة الفارسية فضلًا عن العربية، فما كان يحتاج إلى مَن يترجم له كلام قاصديه من بلاد فارس (الصدوق، كمال الدين، ص503-504؛ الطوسي، الغيبة، ص321)، وكان من علوّ شأنه وكرامته على الله تعالى إخبار قاصديه بما حصل لهم من أمور قبل مجيئهم إليه لا يعلمها إلا هم، وقد أخبرَ بعضهم بأنه سيقصده في العام القابل ولم يجده، فلما قصده بعد عام لم يجده لأنه توّفي كما أخبره (الصدوق، كمال الدين، ص517)، وذلك في (18 شعبان 326هـ/ 937م) ويُعَد الصُّولي (ت335هـ/946م) هو المؤرخ الوحيد-على حدّ علمي- الذي أرّخ تاريخ وفاة النوبختي بذكر اليوم والشهر والسنة، وذلك لأنه كان معاصرًا له (أخبار الراضي بالله والمتقي لله، ص104).

ثانيًا: الانقياد الواعي لسفارة النوبختي

لقد تقدمّ أن النوبختي عمل وكيلًا للسفير الثاني لسنوات كثيرة، وقرّبه إليه وجعله من خاصّته وصاحب سرّه (الطوسي، الغيبة، ص372)، وأوّل مَن يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات (الصفدي، الوافي بالوفيات، ج12، ص227؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، مج7، ص521)، ثم أحالَ إليه استلام الأموال قبل تنصيبه بسنتين أو ثلاث، فكان حاصل ذلك أن عَظُمَت منزلته في أنفس الشيعة (الطوسي، الغيبة، ص372)، لكن ثَمّة فارق ميّزَ سفارة الحسين بن رَوْح عن سفارتَي الأول والثاني، فقد تولى السفيران العَمْريان مهمة النيابة الخاصة أو السفارة في زمن كان الإمام الحسن

العسكري(عليه السلام) حاضرًا بين ظهراني المجتمع ويوثّقهما بكلماته ويأمر الإمامية بالأخذ عنهما قولًا وفعلًا، وهذا سهّل كثيرًا على هذين السفيرين تقبُّل المجتمع الإمامي لسفارة كل منهما ومن ثَمَّ حَظَيا بالطاعة من دون تشكيك أو تردّد، ولكن الأمر كان مختلفًا حين أُريَد استسفار النوبختي وبعد استسفاره، فهو وإنْ كان منصوصًا عليه من قِبَل الإمام المهدي(عليه السلام) وصدرَ أمره للسفير الثاني بتنصيبه وتسليم مقاليد الأمور إليه-كما ذكرتُ من قبل-إلّا أن عدم رؤية المجتمع للإمام صاحب الأمر وافتقادهم لحضوره المبارك العلني بين ظهرانيهم وعدم سماعهم منه مباشرةً في ما يخص تنصيب السفير الجديد أدّى إلى قلق لدى بعض الأشخاص وعدم وضوح الرؤية بشأن اختياره، فحصل التردّد والتشكيك ولكنه كان مبنيًّا على وعيٍ وحرصٍ من أولئك النفر وليس تعصّبًا أو انقلابًا عقديًّا.

أستشفُّ ذلك مما رويَ عن بعض الشيعة ممن كانوا معتادين على تسليم الحقوق المالية للسفير الثاني، إلّا أن الأخير قبيل وفاته صار يُحيلهم إلى ابن رَوْح النوبختي ليتسلّمها منهم، فانتهابهم الشكّ والتردد في دفعها إليه، لأنهم لم يكونوا على علم بأنه سيكون السفير الجديد، وتساءل بعضهم عما إذا كان هذا الأمر من السفير نفسه أو بأمر الإمام، ولكنهم حين رأوا إصرار السفير الثاني على ذلك وإنكاره لشكّهم ما كان منهم إلا امتثال الأمر في حياته وبعد مماته، فصاروا يحملون أموالهم إلى ابن رَوْح في أيام إعداده للسفارة وما بعد تنصيبه غير مطالبين إيّاه بالقبوض بعد أن وثّقه السفير الثاني وأبانَ لهم محلّه منه (الصدوق، كمال الدين، ص501-502؛ الطوسي، الغيبة، ص367-368، 370).

لقد أسلفتُ أن القلق والتشكيك صدر من بعض الإمامية وليس من جميعهم، وهذا يعني أن هناك طبقة منهم تقبّلت السفير بعد تنصيبه من دون أدنى شك في أهلّيته وأحقيّته في السفارة، وهي طبقة وجوه الشيعة وشيوخها الأكابر، وقد حضر منهم نفر عند أبي جعفر محمد بن عثمان حين اشتدّ عليه مرضه الذي مات فيه، فسألوه عن القائم مقامه، فذكر لهم أن الحسين بن رَوْح هو السفير من بعده بأمر الإمام وأمرهم بالرجوع إليه، فأتمروا كلّهم بأمره ولم ينكروا وكان من جملة مَن حضر منهم أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، الذي سُئلَ في ما بعد عن سبب عدم اختياره دون الحسين بن رَوْح، قال: (هُم أعلم وما اختاروه) ، ثم بيّن أن السبب ربما لقصورٍ فيه من ناحية تحمُّل المسؤولية وأهمها التكتُّم على مكان الإمام (الصدوق، كمال الدين، ص501-502؛ الطوسي، الغيبة، ص367-368، 370)، ولم ينسِب القصور لغيره، وهذا وعيٌ وبصيرة قادت للانقياد التام للقيادة وعدم التشكيك فيها أو التقليل من شأنها.

وكان جعفر بن أحمد بن متيل وأبوه، من المقرّبين من السفير الثاني وموضعا ثقته وممن اختصّهما لنفسه، حتى كان في آخر عمره لا يأكل الطعام إلّا ما صُنع في منزلهما، فصار اعتقاد كبار الإمامية على أساس ذلك القُرب والخصوصية والوثوق أن لا أحد ينوب عنه إلا أن يكون أحدهما، فلما حضرته الوفاة ووقع الاختيار على أبي القاسم النوبختي، سلّما ولم ينكرا وصارا يتصرفان بين يديه كتصرّفهما بين يدي السفير السابق، ولقد رويَ أن جعفر بن أحمد بن متيل كان جالسًا عند رأس أبي جعفر محمد بن عثمان في مرضه وابن رَوْح عند رجليه، فلما قال له: أمرتُ أن أوصي إلى أبي القاسم الحسين بن رَوْح. قام ابن متيل من عند رأسه وأخذَ بيد أبي القاسم وأجلسه في مكانه وتحوّل هو إلى عند رجلي السفير (الطوسي، الغيبة، ص369)، فهذه أوضح صور الطاعة والانقياد وأوعاها، لما فيها من التسليم المطلق لقرار الاختيار.

إن في هذين المثالين أصدق معاني الطاعة والانقياد رُويا عن كبار الإمامية ووجوههم، وهو بحق أعظم وأنبل موقف موحّد سجّلوه في تاريخ المرجعية زمن غيبة الإمام، وكان مثلهم بقية الوجوه والأكابر الذين استدعاهم السفير الثاني (الطوسي، الغيبة، ص371)، أو الذين حضروا من تلقاء نفسهم لعيادته في مرضه الذي مات فيه، وقد بقيَ هؤلاء في خدمة السفير ولم يروَ عن أحد منهم أنه راجعَ في التسليم والطاعة له، بل أبعد من ذلك رويَ عن بعضهم أنه كان يدعو المشككين في سفارة النوبختي إلى تصحيح آرائهم، كما فعلَ أحد كبار الإمامية وهو الحسن بن علي الوجناء مع محمد بن الفضل الموصلي وكان الاخير رجلًا شيعيًا ولكنه أنكرَ استسفار النوبختي وكان يقول عن الأموال التي تصل إليه: (إن هذه الأموال تخرج في غير حقوقها)، فتصدّى له ابن الوجناء مبيّنًا له الحقيقة بقوله: (يا ذا الرجل اتق الله فإنّ صحة وكالة أبي القاسم كصحة وكالة أبي جعفر محمد بن عثمان العمري) فطلب منه الموصلي دليلًا يُثبت صحة كلامه، فقال له: أُبيّن لك ذلك بدليل يثبت في نفسك، وكان مع محمد بن الفضل دفتر كبير فتناول محمد بن الحسن الدفتر وقطع منه نصف ورقة غير مكتوب فيها، وطلب أن يبروا له قلمًا واتفقا على شيء بينهما يتم كتابته على الورق، فتناول ابن الوجناء القلم، وجعل يكتب ما اتفقا عليه في تلك الورقة بذلك القلم المبري ولكن بلا مداد، ولا أي تأثير من القلم على الورقة حتى ملأها، ثم ختمه وأعطاه لشيخ كان خادمًا للموصلي، وأنفذه إلى أبي القاسم الحسين بن رَوْح فلما استلم الكتاب منه، أمره بالرجوع وأن الجواب سيجيء، فما أسرع أن ورد الجواب في تلك الورقة مكتوب بمداد عن فصل فصل، فلطم محمد بن الفضل وجهه، وقال لابن الوجناء: قم معي ، فقام معه حتى دخل على أبي القاسم بن رَوْح وبقي يبكي ويقول: يا سيدي أقلني أقالك الله، فقال أبو القاسم: يغفر الله لنا ولك إن شاء الله)، وحصل هذا في سنة (307هـ/919) (الطوسي، الغيبة، ص315-31)، أي بعد مُضي سنتين من سفارة النوبختي.

ففضلًا عمّا في هذه الرواية من التكريم الإلهي للنوبختي وعناية صاحب الأمر به، لمعرفته بما خُطَّ على تلك الورقة بلا مداد ولا أي تأثير، فإنّ فيها سرعة الإقرار بالسفارة الحقّة للنوبختي وهو ما يعني أن نكران الموصلي لسفارته ما كان عن تعصّبٍ ولا انقلابًا عقديًا ولكن هو أشبه بقلقٍ كان يراوده فلما اطمأنَّ قلبه آمَن.

الخاتمة:

أختمُ هذا البحث بذكر أهم ما أوصلني إليه من نتائج وهي:

أولًا: إنَّ اختيار السفير لا يكون إلّا بنصّ من الإمام، وعلى ذلك جرى اختيار السفراء الأربعة كلّهم، وهذا يبرهن على عِظَم منصب السفارة أو النيابة الخاصة، كون السفير هو خليفة الإمام.

ثانيًا: لا يتم اختيار أحدٍ للسفارة إلا مَن كان أخلَص الناس وأطوعهم للإمام وأخوفهم عليه وأكثرهم اجتهادًا وأعقلهم وأحكمهم، وتلك سمات قد تخفى عن الناس، لذلك قد تصبو أعينهم لشخصٍ ما ليكون سفيرًا ولكن الإمام يختار غيره.

ثالثًا: تم اختيار ابن رَوْح سفيرًا، لكونه كان أكثر الأشخاص قدرة على القيادة في مرحلة صعبة من تاريخ التشيع في ذلك العصر الذي عُرِفَ بالفوضى لا سيما السياسية، فكان (الأخلَص والأوفى والأحكَم والأعقل والأفهَم والأحسَن سياسة)، فضلًا عن سمات أخرى وفي مقدمتها حفاظه على أسرار الإمام ومنها مكانه، فكان على أتمّ الاستعداد للتضحية بنفسه لأجل سلامة الإمام.

رابعًا: انمازت سفارة النوبختي عن غيرها بكونها حصلت والإمام مُغيّب، ولكن تميُّز شخصيته وحكمته وتوثيقه من قبل الإمام والسفير الثاني جعلته يبهر الناس في قيادته الفذّة.

خامسًا: كان الانقياد الواعي من قبل مشايخ الإمامية وكبارهم وتسليمهم لاختيار النوبختي سفيرًا من أروع صور الطاعة للإمام وأقوى تماسك عُرِفَ في ذلك العصر، وهو بحقّ أنبل موقف منهم يمكن تصوّره في وقت افتقدَ الشيعة فيه إمامهم.

سادسًا: ما حصل من تشكيك وتردد في انقياد أفراد من الشيعة للنوبختي كان وعيًا من نوعٍ آخر، فقد كانوا يطلبون الدليل الذي يطمأنوا به، فلما وجدوه آمنوا سريعًا وأقروا بالحق، ولم يكونوا أهل عناد.

سابعًا: يُفاد كثيرًا من تجربة اختيار النوبختي سفيرًا وقائدًا في استشراف مستقبل المرجعية الدينية الشيعية في عصرنا، فينبغي استلهام الدروس منها، وأعظم درس يمكننا تعلّمه أن القيادة الدينية العليا تأتي بعناية الله تعالى والإمام صاحب الأمر وتكون استحقاقًا لمَن تتوفّر فيه تلك السمات العظيمة الظاهرة والباطنة التي قد تغيب عن عامة الناس، وأن هذا المنصب المقدّس لا يتحصّل بالتخطيط المسبق ولا بالترشّح إليه وإنما يُوكَل للربانيين وحدهم، وقد طلبه بعضهم وخطّطوا له فما أسرع أن فضحهم الله تعالى ونبذهم الناس، ولذلك لا تجد في مسيرة المرجعية العليا للإمامية منذ أكثر من ألف عام إلّا المرجع الورع التقي العامل بأحكام الله سبحانه.

Abstract:

This study aims to examine the philosophical foundations underlying the selection of leadership by Imam al-Mahdi (may God hasten his reappearance)—a process based on precise principles, conditions, and criteria. The research draws upon relevant narrations and historical evidence to elucidate the distinctive personal qualities that qualified al-Ḥusayn ibn Rūḥ al-Nawbakhtī to serve as the Imam's representative, rather than other prominent Imami figures within the Shi'i milieu of the Abbasid era, an age marked by political turbulence and disorder.

The study also analytically explores the nature of the Imami consciousness that led to the acceptance of the new envoy, who had not been among the expected candidates for leadership among a large segment of Imami scholars and the general Shi'i community, ultimately deriving significant conclusions from this analysis.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر الأولية:

-ابن الأثير، علي بن محمد (ت630هـ/1232م).

1. الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد السلام تدمري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997.

-الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ/1347م).

2.تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.
3.سير أعلام النبلاء، تحقيق: إبراهيم الزيبق، ط11، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
-الشريف الرضي، محمد بن الحسن (ت406هـ/1015م).
4.نهج البلاغة، ضبط نصه: صبحي الصالح، ط4، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 2004.
-الصدوق، محمد بن علي (ت381هـ/991م).
5.كمال الدين وتمام النعمة، صححه وعلق عليه وقدم له: حسين الأعلمي، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1991.
-الصفدي، خليل بن أيبك (ت 764هـ/1362م).
6.الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 2000.
-الصولي، محمد بن يحيى (ت335هـ/946م)
7.أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب (الأوراق)، عُنِيَ بشنره: ج.هيورث. دن، ط2، دار المسيرة، بيروت، 1979.
-الطوسي، محمد بن الحسن (ت460هـ/1067م)
8.اختيار معرفة الرجال، تحقيق: جواد القيومي، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1427هـ.
9.الغيبة، تحقيق: عباد الله الطهراني، وعلي أحمد ناصح، ط3، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، 1425هـ.
10.الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، ط1، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، 1417هـ.
-الكليني، محمد بن يعقوب (ت:328هـ/939م)
11.أصول الكافي، ط1، منشورات الفجر، بيروت، 2007.
-المسعودي، علي بن الحسين (ت346هـ/957م)
12.التنبيه والإشراف، مكتبة الشرق الإسلامية، مصر، 1938.
13.مروج الذهب ومعادن الجوهر، اعتنى به وراجعه: كمال حسن مرعي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.
-مِسكويه، أحمد بن محمد (ت421هـ/1030م)
14.تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
-المفيد، محمد بن محمد (ت413هـ/1022م)
15.الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، ط1، دار المفيد، قم، 1431هـ.
-النجاشي، أحمد بن علي (ت450هـ/1058م)
16.رجال النجاشي، ط1، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010.
-أبو الهلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت نحو 400هـ/1009م)
17.الفروق اللغوية، علّق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.
ثانيًا: المراجع الثانوية
-الكبيسي، حمدان عبد المجيد
18.عصر الخليفة المقتدر بالله، مطبعة النعمان، النجف، 1974.